﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

**عنوان البحث**

**تأثير تنظيم سوق الأسهم السعودية على أداء استثمارات منسوبات جامعة الملك عبد العزيز.**

**المقدمة:**

يثير موضوع سوق الأسهم في الوقت الحالي ضجة كبيرة في المجتمع السعودي, حيث أنه أصبح جميع أفراد العائلة يتحدث عن تذبذب طلوعها ونزولها. مما أدى إلى لجوء العديد إلى تكريس جهودهم نحو هذا المجال سعياً للعوائد السريعة. حتى أننا أصبحنا نسمع أن العديد من الموظفات والعاملات تخلين عن وظائفهن وأصبحن ممن يعمل في بيع وشراء الأسهم السعودية، و منهم من باع من عقاراتهم سعيا للعوائد السريعة

.ومما أثار ضجة كبيرة خلال الشهرفبراير الماضي هو الهبوط السريع الذي تعرض له السوق خلال شهر فبراير الماضي مما أدى إلى أن تتدخل هيئة سوق المال بوضع أنظمة عديدة لتصحيح الوضع , فما أرغب القيام به في هذه الدراسة هو أن أقيس مدى تأثير هذه التنظيمات التي وضعتها هيئة سوق المال السعودي على أداء استثمارات منسوبات جامعة الملك عبد العزيز.

**وتكمن أهمية الدراسة لهذا الموضوع في عدة نواحي :**

* تعتبر أنظمة سوق الأسهم السعودية من المواضيع المهمة في الوقت الحالي حيث أن سوق الأسهم السعودية لم يحظى من قبل بهذا الاهتمام الذي شاهده في السنوات الماضية القليلة.
* أن الأداء الاستثماري من المواضيع الهامة والتي يؤدي البحث الهادف فيها إلى إيجابيات تعود على الفرد والمجتمع بالعوائد الملموسة منها زيادة العوائد وزيادة الإنتاجية وزيادة الجودة.

**مجمع البحث:**

منسوبات جامعة الملك عبد العزيز(إداريات وأكاديميات)

**أهداف البحث:**

1. معرفة الدور الذي يقوم به تنظيم سوق الأسهم السعودية على الأداء الاستثماري لمنسوبات جامعة الملك عبد العزيز قبل انهيار فبراير.
2. معرفة الدور الذي يقوم به تنظيم سوق الأسهم السعودية على الأداء الاستثماري لمنسوبات جامعة الملك عبد العزيز أثناء انهيار فبراير.
3. معرفة الدور الذي يقوم به تنظيم سوق الأسهم السعودية على الأداء الاستثماري لمنسوبات جامعة الملك عبد العزيز بعد انهيار فبراير.
4. مقارنة الفترات الثلاث لمعرفة تأثير التنظيم على الأداء الاستثماري.

**فرضيات البحث:**

1. لا توجد علاقة بين تنظيم سوق الأسهم السعودية في فترة ما قبل انهيار فبراير وبين الأداء الاستثماري لمنسوبات جامعة الملك عبد العزيز.
	* توجد علاقة بين تنظيم سوق الأسهم السعودية في فترة ما قبل انهيار فبراير وبين الأداء الاستثماري لمنسوبات جامعة الملك عبد العزيز.
2. لا توجد علاقة بين تنظيم سوق الأسهم السعودية في فترة انهيار فبراير وبين الأداء الاستثماري لمنسوبات جامعة الملك عبد العزيز.
	* توجد علاقة بين تنظيم سوق الأسهم السعودية في فترة انهيار فبراير وبين الأداء الاستثماري لمنسوبات جامعة الملك عبد العزيز.
3. لا توجد علاقة بين تنظيم سوق الأسهم السعودية في فترة ما بعد انهيار فبراير وبين الأداء الاستثماري لمنسوبات جامعة الملك عبد العزيز.
	* توجد علاقة بين تنظيم سوق الأسهم السعودية في فترة ما بعد انهيار فبراير وبين الأداء الاستثماري لمنسوبات جامعة الملك عبد العزيز.

**المواضيع و المراجع ذات العلاقة :**

تم تجميع معظم المواضيع ذات العلاقة عن طريق البحث المتقدم على شبكة الانترنت بالإضافة إلى المراجع العلمية .

واهم تلك الدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث تعود إلى تحليلات استثمارية لأن موضوع البحث متعلق بالوقت الحالي و من هذه المقالات ما نشر في العرب نت و هو التالي

مقال من العربية نت -1

تراجعت الأسهم السعودية بشكل حاد بنهاية التداولات اليوم الاثنين 27/2/2006 وواصل المؤشر "نزيف النقاط" إذ فقد قرابة 914.4 نقطة أي 4.65 %, لتبلغ خسائر السوق خلال يومين متتالين أكثر من 9 %, وسط تداولات ضعيفة لم تتجاوز 5.3 مليار ريال (الدولار يعادل 3.75 ريال).

وواصلت كل الأسهم خسائرها, حيث انخفضت 78 شركة منها عدد كبير بنسبة الهبوط القصوى, ولم يرتفع أو يستقر أي سهم, وهبط المؤشر إلى مستوى دون 19000 نقطة ليسجل 18740نقطة, الأمر الذي أثار القلق وأحيانا الهلع لدى صغار المستثمرين.

وقال مدير الاستشارات للاستثمارات المالية في مركز "بخيت" هشام أبو جامع إن الوضع ليس بالسوء الذي يتحدث عنه البعض لأن نسبة التراجع التي اقتربت من 10 % ليست كبيرة مقارنة بالصعود الكبير الذي سجله المؤشر سابقاً.

وتوقع في لقاء مع قناة "العربية" الفضائية, حدوث انخفاض كبير في أسعار أسهم المضاربة وأن تواجه هذه الأسهم مأزقاً كبيراً بسبب ارتفاعها الكبير وغير المبرر في الفترات السابقة.

ورداً على سؤال حول من يبيع الآن وهل صناديق الاستثمار تبيع أيضاً, ذكر أنه من الصعب تحديد من يطرح عروض البيع, لكن "اعتقد أن صغار المستثمرين هم الذين يبيعون لأنهم لا يحتملون هذه الخسائر" موضحاً أن صناديق الاستثمار لها نسبة محددة من السيولة لا يمكنها الاحتفاظ بأكثر منها.

وأضاف أن المؤشر لن يكون المقياس لمن يدخل السوق لأن المضاربين لا ينظرون إلى المؤشر العام إنما إلى أسهم معينة لا تمثل أكثر من 4 % من القيمة السوقية, أما صناع السوق الذين يحافظون على الأسهم الاستثمارية فهذا هو الوقت المناسب لهم للعودة وشراء كميات من الأسهم.

وحول قرارات هيئة السوق المالية ومنها قرار تخفيض الحد الأقصى للتذبذب إلى 5% بدلا من 10% الذي بدأ تنفيذه اعتبارا من أمس الأول السبت, أكد أن تخفيض نسبة التذبذب أكثر القرارات صواباً لحماية المستثمرين الصغار, وأنه لولا هذا القرار لبلغ انخفاض المؤشر 4000 نقطة.

وأشار إلى أن البنوك التزمت بسقف القروض الممنوحة للمتعاملين في سوق الأسهم لكن المشكلة أن البعض حصل على قروض لتمويل شراء بضائع ثم باعوها في السوق واستخدموا هذه الأموال في شراء الأسهم.¹[[1]](#footnote-1)

**2**- دراسة
منقولة للدكتور محمد من منتديات ساندروز عن قواعد الاستثمار الناجح عند وليام ج.أونيل

ذكر وليام ج.أونيل في كتابه The Successful Investor قواعد وإجراءات على المستثمرين معرفتها لتمكنهم من جني الأرباح الحقيقية وتقيهم من الخسائر الكبيرة .. وأكد بأن هذه القواعد تحتاج للتدرب عليها وتحسين الأداء مع مرور الزمن وأتساع الخبرة .. ونذكر منها قوله :
1- أشتر الأسهم في طريق ارتفاعها وليس في طريق هبوطها .. وعندما تشتري المزيد فليكن ذلك بعد أن يرتفع السهم عن سعر الشراء وليس بعد هبوطه عنه .
2- أشتر الأسهم عند اقترابها من القمة لفترة سنة ، وليس بعد هبوطها بحيث تبدو رخيصة جدا .
3- أشتر الأسهم الأغلى بدلا من الأسهم الأرخص .
4- تعلم أن تبيع الأسهم بسرعة عندما تخسر فيها قليلا بدلا من الانتظار على أمل أن تعاود الارتفاع .
5- أعط القليل من الاهتمام للقيمة الدفترية للشركة ولحصة المساهمين من الأرباح وركز أكثر على عوامل مؤكدة أكثر أهمية مثل نمو الأرباح والسعر وحجم التداول وما إذا كانت هي رقم واحد بتحقيق الأرباح في حقلها .
6- لا تشترك بمجموعة من نشرات السوق أو الخدمات الاستشارية المؤسساتية ولا تدع نفسك متأثرا بهم .. فهم يعبرون عن آراؤهم الشخصية - في الغالب - وعادة ما تكون خاطئة .
7- عود نفسك على التحليل الفني والرسوم البيانية .. هي الوسيلة التي لا تقدر بثمن ويعول عليها المحترفين ويميل الأغبياء لتجاهلها فيعبرون حينا بأنها معقدة وأحايين أخرى بأنها غير ذات قيمة² .

 -3**ستة جهات تتحمل مسؤولية الانتكاسة الأخيرة لسوق الأسهم السعودية**

 حمل المستشار المالي مدير عام البنك السعودي الهولندي في المنطقة الغربية سابقا عمار المفتي 6 جهات مسؤولية الانتكاسة الأخيرة لسوق الأسهم السعودية.

وأوضح في حديث لـ "الوطن" أن تلك الجهات **هي وزارة المالية** التي تتحمل مسؤولية تنظيم قطاع البنوك، ولها ذراع استثماري هو صندوق الاستثمارات العامة، ثم مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك وهيئة السوق المالية والشركات المتداولة والمحللون الماليون والمنظرون بالإضافة إلى كبار المضاربين.

وأضاف أنه كان من الممكن لهيئة السوق في عام 2005 أن تضبط وتيرة السوق بتقنيات أخرى، وقد حاولت ضمن نطاق المعقول من خلال بعض الكتيبات والنشرات والإجراءات المتعددة.

وأوضح المفتي أن وزارة المالية لاحظت قطعا نمو مؤشر السوق السعودي منذ عام 2003 وكان 76.2% وفي عام 2004 وكان 84.9%، وفي 2005 كان يتجه باتجاه 103.7%، وبما أن الدولة تملك أسهما رئيسية في شركة "سابك" وبعض قطاعات الصناعة والأسمنت والكهرباء والاتصالات كانت بداية عام 2005 فرصة ذهبية لها لبيع تدريجي وجزئي لبعض أسهمها ذات الجودة العالية للمواطنين بأسعار مناسبة ومتوازنة بغية تعميق السوق وامتصاص السيولة الهائلة التي كانت تطارد عددا محدودا من الأسهم.

وأشار إلى أن هذه الإدراجات كان سيترتب عليها امتصاص جزء كبير من السيولة التائهة والمتضخمة وخلق مزيد من التوازن وفرص الاستثمار وكبح جماح النمو غير الطبيعي الذي واكب عامي 2005/2006.[[2]](#footnote-2)

وكان لدى الحكومة 3 خيارات (مازالت قائمة لتكتيكات مختلفة) لإعادة استثمار تلك السيولة المترتبة على تلك البيوع لو أنها استغلتها بشكل مناسب خاصة في مطلع العام الماضي وهي تتمثل في:

1ـ أن تسدد الدولة جزءا من قروضها على شكل سندات لصالح المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق معاشات التقاعد، حيث من المعروف أن لدى الدولة 475 مليار ريال سندات معظمها لصالح هاتين المؤسستين وجزئيا لصالح البنوك، وهي تدفع 4.5 ـ 5% على تلك السندات، في حين أن عائدها على الأسهم كان في نطاق 2 ـ 3%.

2ـ أن تستخدم تلك الأموال دون تسديد قروضها في الاستثمار في مشاريع عملاقة جديدة وفي البنا التحتية (الطاقة، الغاز، التكرير، المطارات، الموانئ، السكك الحديدية) وتطوير بعض الصناعات المتكاملة مع سابك، مع إعادة تخصيص تلك الاستثمارات لاحقا وفي الوقت المناسب لإعادة امتصاص النمو المتوقع في السيولة مستقبلا، وإتاحة المزيد من فرص الاستثمار في تلك الأسهم الجديدة عند تخصيصها.

3ـ أن تودع تلك الأموال في أوراق مالية عالمية بشكل مؤقت ضمن سياستها النقدية المالية المعروفة بكفاءتها وخبرتها.

وحول ماذا سيترتب لو أن الدولة سددت أجزاء كبيرة من السندات التي تعود لصالح صندوقي المعاشات والتأمينات قال: لو أصبح لدى الصندوقين كمية نقد كبيرة فإن لدى الدولة 3 خيارات أيضا هي:

1ـ شراء سندات من البنوك المحلية بغية دعمها في التوسع في تمويل الاستثمارات والأصول طويلة الأجل، حيث إن إحدى مشكلات البنوك أن معظم الودائع المودعة فيها قصيرة الأجل، وغالبا ما تتردد البنوك في التوسع في التمويل أو الإقراض طويل الأجل بحجة طبيعة الودائع القصيرة، أي أنه من الممكن بالتدريج نقل تلك السندات من الدولة إلى البنوك لدعم البنية التحتية والاستثمارات الجديدة في قطاعات الكهرباء والتحليه والمشاريع العملاقة عن طريق البنوك بشكل مباشر، وبدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بتقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل عن طريق إصدار سندات موازية لصالح الصندوقين.

وبالتالي تستطيع وزارة المالية من خلال ذراعها "ساما" الضغط على البنوك للتوسع في تمويل المشروعات الكبرى التي تعود بالنفع على الوطن والمواطن، وتستمر هذه الصناديق بالحصول على الدخل الثابت لتلك السندات أو الصكوك الإسلامية إن وجدت، بحيث يحصل توازن نقدي ولا تعود كل الأموال مرة أخرى لسوق الأسهم.

2ـ استخدام تلك الأموال في شراء أوراق مالية عالمية.

3ـ الدخول في السوق المحلي عند الضرورة خاصة عندما تكون أسعار الأسهم مغرية بغرض الاستثمار، أي تصبح تلك الصناديق من صناع السوق مع غلبة الاستراتيجية الاستثمارية.

**البنوك:**

و قال المفتي: إن "ساما" لاحظت التضخم في القروض البنكية وازدياد نسبة القروض إلى الودائع حسب الجدول رقم (1) كما أن جزءا كبيرا من القروض الشخصية قد دخلت في سوق الأسهم مما أدى إلى اشتعال السوق في المضاربات، وهذه القروض ليست محصورة في القصيرة الأجل والشخصية ولكن في كبار المضاربين والمستثمرين أيضا.

ومن نماذج تلك القروض التي تعطى من البنوك على شكل (جاري مدين، قصيرة الأجل، تورق، مرابحة) وكلها تصب في محفظة المضاربين والمستثمرين لقاء رهن المحفظة حفاظا على حقوق البنك، ومعظم البنوك كانت تقدم تسهيلات بنسبة 100% مقابل أسهم العملاء بحيث تحصل على تغطية قدرها 200%، مع حقها بتسييل المحفظة لو انخفضت التغطية إلى نطاق 125% مما زاد من ضخامة التعاملات والمخاطر وساهم في رفع أسعار الأسهم.

إلا أن البنوك كانت المستفيد الأول من تحصيل العمولات من عمليات بيع وشراء ضخمة، وكذلك من القروض ومن السيولة التي نتجت عنها، وهو ما يفسر الأرباح غير الاعتيادية للبنوك في ظروف استثنائية إذا ما قارناها بالبنوك العالمية لجهة العائد على الحقوق والأصول على حساب المخاطرة الواضحة في السوق، حيث إن مئات المليارات من الريالات قد ضاعت خلال بضع أسابيع خلال تدهور المؤشر وهي تقارب مجموع الناتج المحلى السعودي، حيث انخفضت القيمة السوقية من 3 تريليونات ريال إلى 2.2 تريليون، والتوصية هي أن تتدخل "ساما" لمنع منح مزيد من القروض لكبار وصغار المضاربين في سوق الأسهم لخلق التوازنات المعقولة على الأمد القصير والمتوسط.

وحول تأثير سياسة كهذه أي تقنين أو منع القروض لتمويل المضاربات في الأسهم على السوق بين المفتي أن تخفيض السيولة عن طريق كبح جماح القروض قد تكون له آثار سلبية، إلا أنه ممكن تدارك ذلك بوسائل أخرى كأن تقدم البنوك تمويلا طويل الأجل لصغار المستثمرين يسدد على فترات طويلة من رواتبهم مقابل استثماره في السوق لتنمية الثروة وليس على شكل قروض قصيرة الأجل أو مرابحات وتورقات يقصد بها المضاربة بل على المدى البعيد وتسدد من دخول الأفراد ورواتبهم التي تحول للبنوك على مدى خمس سنوات أو أكثر على أن تحصر تلك التمويلات في شراء أسهم لشركات استثمارية وقيادية ضمن ضوابط معينة.

كذلك من الممكن لساما منع استحداث قروض جديدة أو عدم تجديد القروض القائمة التي تستخدم على شكل قروض قصيرة الأجل خلال فترة معقولة لخلق التوازنات المطلوبة على المدينين القصير والمتوسط، حيث إن الارتفاعات في الأسعار، والممولة عن طريق البنوك تؤدي إلى أرباح مضاعفة ولكن العكس صحيح، فإن الانخفاضات تؤدي إلى خسائر ومخاطر مضاعفة تعرض الاقتصاد الوطني للخطر.

**هيئة سوق المال:**

وتناول المفتي هيئة السوق المالية قائلا: يلاحظ من الجدولين رقم (2و3) أن مؤشرات السوق كانت غير صحية( مكررات في الأسعار إلى الربح على مستوى السوق ككل وصلت إلى مستويات مرتفعة تجاوزت 35 مرة في نهاية 2005 واخترقت 44 مرة قبل انتكاسة السوق في فبراير 2006 مما كان يشير في عام 2005 إلى تضخم واضح في الأسعار حيث إن كبار المضاربين رفعوا أسعار الشركات المضاربة ومكررات الأسعار إلى الربحية إلى مستويات فلكية ما أثر في الشركات الكبيرة وأدى سلبا لانتكاسة السوق على جميع المستويات.

وأضاف إن هيئة السوق المالية لاحظت عمليات التضخم عام 2005، وبالتالي كان يتوقع أن تتدخل مبكرا، غير أنها حاولت قدر الإمكان أن تضبط السوق وهذا كان جليا في تعقبها لكبار المضاربين وكثرة القرارات التي أصدرتها في فترة وجيزة، إذ قامت بتخفيض نسبة التذبذب إلى 5% بشكل مفاجئ دون إعطاء فرصة للتدخل، وهذه الأحداث المتلاحقة حصلت عندما كان نطاق مكرر السعر إلى الربح 44 مرة متجاوزا المعايير العالمية (مرفق رقم 4) وكان من الواضح أن بعض كبار المضاربين كانوا في خروج جزئي من السوق، مما عجل موجة الخروج من قبل صغار وكبار المستثمرين وسبب إرباكا وهبوطا سريع في الأسعار دون وجود أوامر شراء مقابل عروض بيع كبيرة في مختلف الشركات خاصة الصغيرة منها.

وبين أنه كان من الممكن للهيئة في عام 2005 أن تضبط وتيرة وقع السوق بتقنيات أخرى مثل إيقاف سهم شركة معين لمدة ساعة إذا ارتفع إلى 5% لتهدئة السوق المتلاحقة خاصة في شركات المضاربة الصغيرة أو تعليقه لليوم التالي في حال ارتفع السهم إلى 10% لضبط وتيرة ومخاطر السوق، كما أنه كان بإمكانها أن تتيح للمتداولين إمكانية تصنيف الشركات حسب مؤشرات مختلفة على موقع تداول بحسب مكررات السعر للربح والسعر للقيمة الدفترية والعائد الموزع على السعر لتثقيف المتعاملين وتنبيههم للمؤشرات السوقية المعقولة والمخاطر الاستثمارية المحتملة، وإن كانت حاولت ضمن نطاق المعقول من خلال بعض الكتيبات والنشرات المتأخرة، منبها إلى أنه يجب أن لا نحمل هيئة السوق أكثر من طاقتها نظرا لتضخم السوق في فترة قصيرة، في حين كانت الهيئة ترتب أوضاعها وأوضاع السوق بوضع الأنظمة والمعايير والقوانين رغم الضغوطات عليها.

كما أن تعاقب وسرعة القرارات الأخيرة أرسل رسائل مربكة إلى السوق فهم من بعضها أنه من الأفضل الخروج أو عدم دخول كبار وصغار المستثمرين مما أدى إلى نتائج عكسية فبدلا من ضبط السوق اتجه بشكل نزولي ويومي في نطاق الحد الأدنى المسموح به .

وأكد أن بعض السلبيات التي لوحظت في أسهم الإدراج أنه تم تحديد 30% فقط وكذلك كان إدراج الأسعار في نطاق مكرر السعر إلى الربح يزيد عن 20 مرة مما ساهم في زيادة الأسعار بشكل مبالغ فيه لتوفر السيولة الهائلة وابتداء من مكررات مرتفعة مقارنة مع المعايير العالمية التي هي مكرر السعر إلى الربح في نطاق 15 مرة، وطالب بأن يكون الحد الأدنى لإدراج نسبة 50% ومكرر السعر إلى الربح في نطاق 15 مرة حتى يستفيد المكتتبون ويحصل توازن بين المدرج والمكتتب، حيث إن إدراج بعض الشركات بمكرر عال ونسبة محدودة 30% قد ساهم في ارتفاع أسعار الأسهم في التداول الثانوي وهذا ما لاحظناه في بعض الشركات.

وتعليقا على ضخ الأمير الوليد بن طلال 30% من أسهم شركة المملكة القابضة في سوق الأسهم قال المفتي: "أعتقد أن إدراج حصة للأمير الوليد مفيد للسوق بعد مراجعتها وإقرارها من هيئة السوق المالية لكن ما زلت أعتقد أن يتم إدراج 50% من أسهم تلك الشركات وليس 30% وأن يكون مكرر السعر إلى الربحية في النطاق القصير المدى في حدود 15مرة لخلق التوازنات، إذ أن الغاية الحقيقية من تلك الإدراجات تعميق السوق واستفادة المستثمرين على المدينين القصير والمتوسط، وتوجيه مدخراتهم في أصول جيدة".

وأود أن أعطي مثالا على ذلك إحدى الشركات التي كان ربح السهم فيها 25 ريالا عام 2004 وقد أدرجت في السوق على سعر 512 ريالا أي بمكرر ربح يزيد عن 20 مرة، ولوحظ في عام 2005 أن أرباح الشركة زادت بنسبة 4.3% في حين أن سعر السهم في فبراير 2006 وصل إلى 1236 ريالا وبلغ مكرر السعر إلى الربح 50 مرة وهذه بعض مؤشرات التضخم في السوق من هذا المنظور.

وحول ما سيحدث إذا قامت "ساما" بمنع البنوك من إعطاء قروض للمضاربين بغرض المضاربة ذكر أن ذلك سيؤثر على ربحية تلك البنوك وخاصة تلك التي تخوض بقوة في سوق الأسهم وبالتالي عليها ابتكار قنوات أكثر إبداعا وذكاء لدعم الاقتصاد والشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

وطالب المفتي البنوك بأن تلجأ لخلق قنوات تمويل متوسطة وبعيدة الأجل للمستثمرين يكون سدادها ليس من المضاربات أو البيع اليومي لكن من قنوات الدخل الآخر للمواطنين والمستثمرين، بالإضافة إلى تشجيع التمويل المتوسط والبعيد الأجل بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخلق قنوات بينها وبين مؤسسة النقد ومصلحة المعاشات والتأمينات لإصدار سندات بنكية طويلة الأجل تشتريها تلك الصناديق، وبالتالي تدعم دخول البنوك في تطوير البنا التحتية.

**الشركات المتداولة والشفافية:**

ورأى المفتي أن هناك نقصا في الشفافية لدى معظم الشركات القيادية لجهة أدائها وتوقعاتها الحقيقية سواء كانت الربع أو السنوية ولجهة مبيعاتها وأرباحها التشغيلية والصافية.

وقال: "لاحظنا موضة جديدة في إعلانات تداول هي أن كثيرا من الشركات تعلن عبر شاشة التداول عن توقيع عقود توريد أو تنفيذ مشاريع بادعاء الشفافية وإحاطة المستثمرين بمعلومات عن أعمالها إلا أن الإشارات المتلاحقة من تلك الإعلانات توحي بأن القيادات التنفيذية معنية بإرسال إشارات معينة لسوق الأسهم لدعم أسعارها بعيدا عن الشفافية الحقيقية".

وطالب هيئة سوق المال أن تلزم جميع الرؤساء التنفيذيين أو المديرين الماليين للشركات المساهمة أن يطلوا على الجمهور في كل ربع مالي ويوضحوا بشكل دقيق المبيعات المتوقعة والأرباح التشغيلية والصافية المتوقعة للربع القادم، وكذلك نفس تلك التوقعات المعدلة بالنسبة للسنة الجارية بشكل واضح، وأن يأتوا في الربع التالي في مؤتمرات صحفية واضحة لا لبس فيها لتوضيح نتائج الربع المالي لجهة المبيعات، والأرباح التشغيلية والصافية والمعدلة للسنة الجارية مع تبرير اختلاف النتائج عن المتوقعات السابقة والفترات المقابلة لها، وأن يصدروا بيانات بتوقعات ربح السهم على المستوى الربع والسنوي وبشكل دوري حتى يتاح للمستثمرين والمضاربين والمحللين الماليين تقدير وتقييم تلك الشركات وأسعار أسهمها وحتى محاسبتها فصليا، أما إطلاق شعارات وبيانات كالتي نقرؤها مثل توريد عقد معين بعشرين مليون ريال وتصدير ما قيمته 80 مليونا لدولة معينة دون توضيح أثر ذلك في الأرباح التشغيلية في القريب المنظور ما يعتبر هراء"..

ودعا في الوقت نفسه إلى توضيح أسباب الارتفاع والانخفاض على أساس المقارنة أو التوقعات السابقة، وإعادة تعديل توقعاتهم لنتائج الأعمال والنتائج المالية للربع القادم ونهاية السنة، بحيث يكون المستثمرون قادرين على مراقبة وقراءة التوقعات المعقولة ومحاسبة الرؤساء التنفيذيين ومراقبة تنبؤاتهم المالية، فمثلا "سابك" غالبا ما تتحدث عن استثماراتها وزيادة طاقاتها الإنتاجية بالأطنان إلى "60" مليون طن حتى عام 2008 لكن دون أن يطل مسؤلوها كل 3 أشهر وبشكل واضح وأن يعطوا توقعاتهم الدقيقة أو التقريبية لمبيعاتها الصافية للربع القادم والتوقعات المعدلة للسنة الجارية أو التالية، لإتاحة الفرصة لشفافية حقيقية وحسن تقييم السوق لها على المدى القصير والمنظور.

وأضاف: أيضا ظهرت موضة جديدة ( مشروعة) ألا وهي "منح الأسهم" التي حصل فيها ضجيج زائد عن اللزوم في السوق من قبل القائمين على تلك الشركات وكثير من المحللين الماليين مما أدى إلى سوء تقييم تلك المنح ونفخ الأسعار بلا مبرر، بحيث إن كثيرا من الشركات المدرجة في السوق خاصة عام 2005 عمدت إلى منح أسهم مجانية بسبب بسيط هو وجود احتياطات رأسمالية أو أرباح مدورة كبيرة بالقياس إلى رأسمالها وحيث أن لديها توسعات طبيعية فأصبحت وبشكل ملفت تلك الاحتياطات وتمنح أسهما.

وأشار المفتي إلى أن التضليل الذي حصل هو أن السوق بدأ يتعامل مع تلك المنح وكأنها نقد حقيقي أو كأنها تعادل القيمة السوقية للسهم قبل المنحة، مما أدى في كثير من الشركات إلى تضاعف أسعارها بمجرد إعلان المنحة أو تسريب أخبارها عبر الإشاعات، ومثال على ذلك إحدى أكثر الشركات احترافا في قطا ع الأسمنت، عندما أعلنت عن منح سهمين مقابل سهم، وذلك بوجود احتياطات كبيرة، فبدأ السهم يتفاعل في السوق من 1000 إلى 3 آلاف ريال قبل الانتكاسة الأخيرة للسوق، وقس على ذلك مجموعة كبيرة من الشركات التي ظهرت في اللائحة وارتفعت أسعارها بسبب ذلك.

وحول أهمية أسهم منح الشركات للمستثمرين قال: في الحقيقة أسهم المنحة ليست هدية نقدية، ولا يمكن اعتبار سهم المنحة معادلا للسهم السابق إذ إنها عبارة عن أرباح مدورة واحتياطات محتسبة في القيمة الدفترية للسهم الواحد التي يملكها المساهم .

وكل ما في الأمر أن القيمة الدفترية للسهم قد تم اجتزاؤها وإصدار عدد أكبر من الأسهم ( سهم إضافي) بقيمة دفترية تعادل النصف وربح يعادل النصف، وفي الحقيقة لا يفترض من عملية المنح أن تحدث قفزة في السعر إلا إذا كانت هناك معطيات أخرى تتعلق بتوقعات نمو أرباح غير اعتيادية لذلك السهم ( إذا كلن لديك سهم قيمته الدفترية 150 ريالا أي 50 ريالا القيمة الاسمية له و100 ريال أرباح مدورة مع ربح متوقع للسهم 20 ريالا فماذا يحصل إذا قامت الشركة بتقديم منحة عبارة عن سهم مجاني مقابل كل سهم بحيث صار لديك سهمان قيمة كل منهما الدفترية 75 ريالا، 50 ريالا القيمة الاسمية و25 ريالا احتياطي نظامي ويوزع 10 ريالات على السهم الجديد بعد المنحة أي إن المحصلة النهائية أن المستثمر في الحالة الأولى كان يملك سهما قيمته الدفترية 50 ريالا ويربح 20 ريالا وأصبح لديه سهمان بنفس القيمة الدفترية والربحية، أي لا تغيير للقيمة الدفترية والربحية وبالتالي لا مبرر للارتفاعات الصاروخية لتلك المنح التي أصبحت موضة عام 2005.

وأوضح أن هناك بعض الفوائد في المنح إذ إنها تعطي المستثمر مزيدا من الأسهم ومزيدا من السيولة والمزيد من العمق للسوق، كما أنها تعطي إشارة إيجابية للسوق ولدوائر الائتمان بأن الشركة لن توزع كثيرا من الأرباح، بل أن الأرباح بغية التوسع، وهناك إشارات إيجابية لجهة التوسع والقيمة الائتمانية والسيولة، إلا أن هذا لا يعني أن يحصل تضخم لقيمة السهم بشكل غير منطقي كما حصل في السوق.

وأضاف قائلا: "مع الأسف فكثير من المنظرين والمحللين الماليين ومروجي الإشاعات قد استفادوا من هذه الآلية والموضة الجديدة التي بدأت تنتبه لها بعض الشركات التي لا تعطي منحا بغية المحافظة على عدد أسهمها فوجدت هنا مدخلا لزيادة القيمة السوقية تحت حجة تعظيم الفائدة والقيمة للمستثمرين، ويعتقد أن تلك المنح ستكون في المستقبل عبئا على تلك الشركات لجهة توزيع أرباح مجزية على المساهمين تتناسب مع ارتفاع أسعارها السوقية الشاهقة".

وفيما يتعلق بالشفافية قال: "نسمع تصريحات كثيرة وبيانات في نظام "تداول" وغيرها تدل على الشفافية زيادة عن اللزوم يقصد بها نفخ الأسعار، مثل الحديث عن اندماجات واستثمارات وتوسعات دون دسم، أي من غير أن يوضح هؤلاء التنفيذيون عواقب تلك الاستثمارات والتوسعات لجهة المبيعات والأرباح التشغيلية والصافية وانعكاسها على ربح السهم الواحد، حيث إن كثيرا من الاندماجات تؤدي إلى أرباح متزايدة لكن ليس بالضرورة أن يكون وقعها على زيادة ربح السهم بسبب توسع قاعدة الأسهم، أي إن هناك أحيانا تضليلا للمستثمرين حول النتائج المرجوة لجهة الأعمال والأرباح وإسقاطها بشكل واضح على ربح السهم المتوقع بعد ذلك الاندماج حتى يستطيع المحللون تقييم التوسعات والاندماجات أو نحوها".

واقترح المفتي أن تلزم هيئة السوق رؤساء الشركات والمديرين التنفيذيين بالإفصاح الواضح عبر نماذج مبسطة عن أعمالهم وأرباحهم المتوقعة بشكل ربعي وسنوي ومعدل وبشكل دوري.

**المحللون الماليون والمنظرون** :

وقال المفتي: إن المحللين سواء في الصحف أو في الفضائيات يركزون على الاتجاهات الإيجابية في الاقتصاد السعودي وهذا أمر معروف حيث إن النمو الاقتصادي السعودي الحقيقي بلغ 6% وزيادة أسعار النفط والإنتاج والانعكاسات الإيجابية على النمو والميزانية والمديونية وأداء الشركات التي تنامت أرباحها في السنوات الثلاث الأخيرة بواقع 38% عام 2005، وقاربت 64.6 مليار ريال، وكانوا يبررون الزيادة في أسعار أسهم الشركات القيادية والاستثمارية بناء على تلك المؤشرات الإيجابية ما سبب خلطا في الأمور حيث إن أسعار الشركات ارتفعت إلى نطاقات غير مبررة رغم جميع المؤشرات الكلية الإيجابية.

وأوضح أنه يوجد خلط كبير في فهم المحللين لجهة التحليل الأساسي وكثرة التركيز على التحليل الفني، في حين أن بعض المحللين يبررون الأسعار المتزايدة بسبب التوسعات في الشركات وأدائها مع عمل بعض المقاربات مثل مؤشر( نيكي 225) و(الناسداك لشركات التقنية)، وبعض المقاربات مع بعض الشركات المرتفعة في مكرر السعر إلى الربح في بعض الشركات الأمريكية وهي قليلة.

علما أن معظم الشركات السعودية تقع في قطاعات اقتصادية ناضجة وإن كانت تنمو بوتيرة جيدة إلا أنها ليست في تقنيات عليا أو احتكارية أو ناشئة لجهة منتجات جديدة، وبالتالي كان المفترض أن يكون هناك توازن بين النمو أو النمو المتوقع في الأرباح مع الأسعار المتغيرة، وكان الأحرى أن يكون مكرر السعر إلى الربحية في السوق السعودي في نطاق 20 ـ 25 مرة ولو من منظور توقعات الأرباح على المدى القصير.

وأردف قائلا: "لكن واقع الحال أن المؤشرات ضربت أرقاما قياسية سواء بالنسبة للشركات الصغيرة، أو لعدد كبير من الشركات الاستثمارية والقيادية التي وصلت أسعارها إلى نطاقات غير مبررة، في حين ظلت الشركات المغرية استثماريا محدودة في بعض شركات الأسمنت والاتصالات وبعض شركات الصناعة والخدمات، إلا أن تلك اللائحة كانت محدودة نسبيا بين عام 2005 ومارس 2006 في حين أن الأكثرية من الشركات كانت قد ضربت أرقاما قياسية مبالغا فيها".

**محور كبار المضاربين:**

وقال المفتي إن كبار المضاربين استطاعوا من خلال مجموعات السيطرة على كثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة والتأثير على أسعارها في عمليات مضاربة مستمرة إلا أن تلك المضاربات أثرت على بعض الشركات الاستثمارية متوسطة الحجم، وفي المشهد الكلي تأثرت حتى الشركات الكبيرة، خاصة وقت انسحاب السيولة من السوق مما أثر على كميات طلبات الشراء على الأسهم.

وردا على سؤال عن آفاق الاستثمار والدخول في الشركات بعد الانتكاسة الأخيرة لسوق الأسهم قال: قبل الأزمة وبعدها كانت هناك مجموعة من الشركات الاستثمارية الواعدة ولا تزال موجودة، كما اتسعت اللائحة لتضم مجموعة أكبر من الشركات التي انخفضت أسعار أسهمها ومكررات السعر إلى ربحيتها إلى نطاق20 ـ25 مرة وهي مغرية للاستثمار في قطاع الاتصالات وبعض البنوك وشركات الأسمنت وبعض شركات الخدمات والصناعة.

وأضاف أن هناك من يعترض على بيع الدولة لحصصها في الشركات المساهمة باعتبارها ثروة للأجيال القادمة، ورأى أن عملية البيع التدريجي لا تعني أن الدولة تستطيع أن تشكل احتياطات نقدية أخرى محلية وعالمية ضمن هكذا فلسفة أو استراتيجية، والمسألة مسألة إدارة مالية ونقدية ضمن ظروف ومعطيات خاصة، والتدخل إذا لزم الأمر عبر القنوات لتحقيق المصلحة العامة لسوق مستقر وأكثر عمقا وتوازنا على المديين المتوسط والبعيد.³[[3]](#footnote-3)

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  |

|  |
| --- |
|   |

 |

 حدود الدراسة :

الحدود الزمنية: الفصل الدراسي الثاني لعام 1426

الحدود المكانية: جامعة الملك عبد العزيز،محافظة جدة بالمملكة العربية السعودية

الحدود البشرية:منسوبات جامعة الملك عبد العزيز.

الخطة البحث :

يتناول البحث في الفصل الأول المقدمة وطبيعة مشكلة البحث وأهداف الدراسة , كما تتناول الفروض والدراسات السابقة.

ويشتمل هذا الفصل على الأهمية من القيام بهذه الدراسة والمنهجية ومجتمع البحث والعينة.

ونجد أن الفصل الأول يشتمل على منهج الدراسة وأداة جمع البيانات والأساليب الإحصائية.

يجب ذكر الحدود الدراسية والمكانية والبشرية أيضاً كما يجب أن يكون هنالك خطة للبحث.

وأخيراً يجب أن يتناول الفصل الأول من البحث رأي البحوث والدراسات السابقة على موضوع البحث.

أما الفصل الثاني فنجد أنه يشتمل على نبذة عن مكان التطبيق.

أما الفصل الثالث من البحث فنجد أنه يشتمل على الإطار المعرفي للدراسة.

ونجد أن الفصل الرابع يشتمل على تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية.

ونجد أن الفصل الخامس يشتمل على النتائج والتوصيات.

نوع البيانات المطلوبة و كيفية توفيرها :

أولا: البيانات الثانوية

نوع البيانات الثانوية المطلوبة لموضوع بحثي هي بيانات ثانوية داخلية حيث سيتم أخذها بأذن الله من هيئة سوق المال عن طريق.

ثانيا: البيانات الأساسية:

أما عن البيانات الأساسية فقط وضعت الاستبيان للحصول عليها بحيث تبين تأثير تنظيم سوق الأسهم السعودية في فتره ما قبل و أثناء و بعد انهيار فبراير على أداء استثمارات منسوبات جامعة الملك عبد العزيز

أما الأسئلة 1-إلى 8 فهي تعكس أهداف الفرضية الأولى

و الأسئلة 9 إلى 16فهي تعكس أهداف الفرضية الثانية

 و الأسئلة17-24إلى فهي تعكس أهداف الفرضية الثالثة

و السؤال 25 يعس علم المستجيبة بالتنظيمات التي طرأت من قبل هيئة سوق المال السعودية بعد انهيار فبراير.

 المنهجية:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي و ذلك للوصول إلى المعرفة الدقيقة لعناصر الظاهرة

مجتمع البحث و العينة:

مجتمع البحث هم منسوبات جامعة الملك عبد العزيز بجدة.

العينة:

 سيتم استخدام أسلوب الحصر الشامل و ذلك لأن مجتمع البحث يمكن حصره و غير متشتت جغرافيا.

منهج الدراسة:

ذكر سابقا أن المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي حيث سيتم وصف التأثير عن طريق أسلوب الدراسات العلمية المقارنة.

أداة جمع البيانات:

الاستبيان الموجهة لمنسوبات جامعة الملك عبد العزيز بجدة.

طرق التحليل الإحصائي المقترحة و مناهجه :

بما أن المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي و أسلوب الدراسة يتبع الأسلوب العلمي المقارن فإنه فسوف يتم تحليل بيانات الاستبيان عن طريق

 SPSS برنامج

 و من ثم مقارنه نتائج كل فترة لمعرفة تأثير التنظيم حيث أنه في ظهر التنظيم في الفترة الثانية و من ثم الفروق ما بين الفترة الأولى و الثالثة هو تأثير التنظيم .

الخاتمة:

نجد أن التذبذب في سوق الأسهم السعودية مستمر و أثر ذلك على العديد من أفراد المجتمع فأصبح هنالك تأثير على الاستثمارات السعودية و توجهات لأداء الاستثماري للأفراد فما أتمنى أن تصل إليها دراستي هي أخذ فكرة عن توجهات المستثمرة السعودية و هل لعب تنظيم هيئة سوق المال دور إيجابي في هذه التوجهات .

كما أرجو من الله أن يحقق البحث الأهداف الموضوعة و أن يعود بالفائدة على الجميع بأذن الله.

المراجع:

اولا المراجع العربية:

1. القحطاني، سالم (2004م).منهج اليحث في العلوم السلوكية، الرياض:العبيكان
2. الجابر، جابر(1990)مناهج البحث في التربية و علم النفس،القاهرة:دار النهضة العربية
3. أحمد بدر , " أصول البحث العلمي ومناهجه" , ط5 , القاهرة, دار المعارف, 1989.
4. أحمد سليمان عودة وفتحي حسين ملكاوي, " أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية" الطبعة الثانية , اربد , مكتبة الكتاني , 1992.
5. السيد علي الشتا , " المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية" , الإسكندرية , مؤسسة شباب الجامعة , 1982.
6. عاصم محمد الاعرجي , "الوجيز في مناهج البحث العلمي منظور إداري" معاصر ، ط1 , عمان , دار الفكر للنشر والتوزيع , 1995.
7. عبد الرحمن بدوي , " مناهج البحث العلمي" , القاهرة , دار النهضة العربية , 1968.
8. عبد اللطيف الصوفي , "مصادر المعلومات أنواعها – أصول استخدامها واتجاهاتها الحديثة " , ط1 , دمشق , دار طلاس , 1988.
9. محمد شفيق , " البحث العلمي , الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية " , الاسكندرية , المكتب الجامعي الحديث , 1993.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

1. Black , James and Dean Champion , " Methods and Issues in Social Research " , New York , John Wiley and Sons , 1976.
2. Cooper , Donlad and C. William Emory , " Business Research Methods", 5th edition , Chicago , IRWIN , 1995.
3. Dooley , David , " Social Research Methods" , New Jersey , Prentice –Hall , 1984.
4. McNeill , Patrick , " Research Methods " , London , Tavistock publications , 1985.
5. O'Sullivan , Elizabethann and Gary Rassel , "Research Methods for Public Administrators " , 2nd edition , New York , Longman publishers , 1995..
6. Sekaran , Uma , " Research Methods for Business: A Skill-Building Approach " , 2nd edition , New York , John Wiley, 1992.

مراجع الأنتر نت:

www.cma.org.sa هيئة سوق المال

http://saudielection.com

[www.sandroses.com](http://www.sandroses.com)

www.arabnet.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الملك عبد العزيز

كلية الاقتصاد و الإدارة

 قسم إدارة أعمال

 سيدتي الفاضلة،

 السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ، أما بعد

نسعى دائما للأفضل في حياتنا لذا قامت هذه الدراسة من أجل دراسة الأحداث المستجدة في الأداء الاستثماري ، و لا شك أن موضوع الأسهم هي من المواضيع المستجدة في مجتمعنا السعودي لذا رغبت في أن يكون موضوعي عن **تأثير تنظيم سوق الأسهم السعودية على أداء استثمارات منسوبات جامعة الملك عبد العزيز.**

والذي سيمكننا بإذن الله من زيادة الوعي و المصلحة في هذا المجال و ذلك من خلال البحث و العلم فأرجو الإجابة عن الأسئلة بصدق وإخلاص لما فيه الفائدة للجميع.

علما بأننا إن شاء الله سنحافظ على سرية المعلومات و ستستخدم للفائدة العلمية فقط بأذن الله ، شاكرين حسن تعاونك معنا

 الباحثة

 سحر يغمور

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الملك عبد العزيز

كلية الاقتصاد و الإدارة

 قسم إدارة أعمال

أجيبي عن الأسئلة التالية (للفترة ما قبل فبراير 2007 (ضعي علامة أمام الإجابة المناسبة ):

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| ضعي علامة أمام كل عبارة بما يناسبك | أوافق بشدة | أوافق | لا استطيع أن احدد | لا أوافق  | لا أوافق بشدة |
| 1. يعتبر تداول الأسهم من أفضل الاستثمارات .  |  |  |  |  |  |
| 2-أفضل بيع بعض من ممتلكاتي لدخول أو زيادة نصيبي في سوق الأسهم السعودية.  |  |  |  |  |  |
|  3- لا مانع من الاقتراض في سبيل زيادة العوائد .  |  |  |  |  |  |
| 4 – أفضل وضع نقودي في محافظ استثمارية لبنك موثوق به. |  |  |  |  |  |
| 5- التنوع في الأسهم تقلل من مخاطر الخسارة. |  |  |  |  |  |
| 6-يعتبر سوق الأسهم السعودية سوق كفء. |  |  |  |  |  |
| 7- أفضل الاستثمار عن طريق العقار .  |  |  |  |  |  |
| 8- أفضل الاستثمار عن طريق التجارة .  |  |  |  |  |  |

أجيبي عن الأسئلة التالية (لفترة انهيار فبراير 2007 (ضعي علامة أمام الإجابة المناسبة ):

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| ضعي علامة أمام كل عبارة بما يناسبك | أوافق بشدة | أوافق | لا استطيع أن احدد | لا أوافق  | لا أوافق بشدة |
| 9. يعتبر تداول الأسهم من أفضل الاستثمارات .  |  |  |  |  |  |
| 10-أفضل بيع بعض من ممتلكاتي لدخول أو زيادة نصيبي في سوق الأسهم السعودية.  |  |  |  |  |  |
|  11- لا مانع من الاقتراض في سبيل زيادة العوائد .  |  |  |  |  |  |
| 12 – أفضل وضع نقودي في محافظ استثمارية لبنك موثوق به. |  |  |  |  |  |
| 13- التنوع في الأسهم تقلل من مخاطر الخسارة. |  |  |  |  |  |
|  14- يعتبر سوق الأسهم السعودية سوق كفء. |  |  |  |  |  |
| 15- أفضل الاستثمار عن طريق العقار .  |  |  |  |  |  |
| 16- أفضل الاستثمار عن طريق التجارة .  |  |  |  |  |  |

أجيبي عن الأسئلة التالية (للفترة ما بعد انهيار فبراير 2007 (ضعي علامة أمام الإجابة المناسبة ):

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| ضعي علامة أمام كل عبارة بما يناسبك | أوافق بشدة | أوافق | لا استطيع أن احدد | لا أوافق  | لا أوافق بشدة |
| 17. يعتبر تداول الأسهم من أفضل الاستثمارات .  |  |  |  |  |  |
| 18-أفضل بيع بعض من ممتلكاتي لدخول أو زيادة نصيبي في سوق الأسهم السعودية.  |  |  |  |  |  |
|  19- لا مانع من الاقتراض في سبيل زيادة العوائد .  |  |  |  |  |  |
| 20 – أفضل وضع نقودي في محافظ استثمارية لبنك موثوق به. |  |  |  |  |  |
| 21- التنوع في الأسهم تقلل من مخاطر الخسارة. |  |  |  |  |  |
|  22- يعتبر سوق الأسهم السعودية سوق كفء. |  |  |  |  |  |
| 23- أفضل الاستثمار عن طريق العقار .  |  |  |  |  |  |
| 24- أفضل الاستثمار عن طريق التجارة .  |  |  |  |  |  |

\

25- هل أنت على علم بالتنظيمات الحديثة التي استحدثتها هيئة سوق المال السعودية بعد انهيار فبراير................................................................................................................................................................................................................................................................................................................................................................................................................................................................................

الاسم: الحالة الاجتماعية:

العمر: الدخل السنوي:

Summary of your proposal:

The Effect of the Organizations Saudi Stock Market on the Investments Performance of King Abdulaziz University Faculty.

The purposed study suggests that the organization of the Saudi stock market affects the investments performance of King Abdulaziz University Faculties. It aims in understanding the consumer's behavior of Saudi working women, and how the Saudi stock market can affect investments performance in a developing market.

1. www.arabnet.com [↑](#footnote-ref-1)
2. www.sandroses.com [↑](#footnote-ref-2)
3. http://saudielection.com/ar/forum/showthread.php?t=17574 [↑](#footnote-ref-3)